ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

خيبر.. دلالة المسمى التاريخي في هيئة صاروخ بالستي

محمد جرادات

أزيح الستار عن صاروخ خيبر بعد أيام من انقشاع غبار معركة وصلت صواريخها حتى مستوطنات بيت المقدس، وجاء في خاتمتها شكر إيران على لسان قائد المعركة وفارسها الحاج زياد النخالة، وهو شكر يتكرر عقب كل صاروخ يخرج من غزة أو لبنان.

خيبر أكبر من ملحمة تاريخية دينية، ومسماها العسكري اليوم في هيئة صاروخ إيراني يختصر الدين والتاريخ وتحديات الواقع، ويلخصه كأداة مكثفة في تفعيل معادلات الصراع الممتد منذ أن قلع علي بن أبي طالب باب حصن خيبر اليهودي بذراعيه قبل ١٤٠٠ سنة، ليدشّن معالم أمة اتخذت القدس قبلتها الأولى منذ بواكير مبعثها.

لخّص المسمّى الإيراني لهذا الصاروخ تحديات الأمة وأسس وحدتها، وهو العابر للمكان بمسافة ألفي كم، بزمن وقتي لا يتجاوز ١٢ دقيقة، ليحطّ في أكناف بيت المقدس، بهامش خطأ لا يتجاوز مترين، حاملاً شحنة غضب من عيني الإمام، رغم ما كان فيهما من رمد يوم فتح حصون خيبر، ليتولد منهما رأس حربي متفجر يزن ١٥٠٠ كغم.

أزيح الستار عن خيبر في نسخته المعاصرة، بما تجاوز الدرس الديني والأثر التاريخي إلى الصراع العسكري القائم، وقد تفتحت شهية هرتسي هاليفي؛ المسمى رئيساً لأركان «الجيش» الإسرائيلي، محاولاً استعادة هيبة الردع الإسرائيلية، وهو يهدد بضربة وشيكة لإيران، وقد تأكّلت غداة حربه الفاشلة على الجهاد الإسلامي في معركة «ثأر الأحرار» قبل أقل من أسبوعين.

لم يخطر في بال مؤسس علم الكيمياء جابر بن حيان قبل ١٣٠٠ سنة، وهو تلميذ الإمام جعفر الصادق، الحفيد الخامس لرسول اللَّه (صلى اللَّه عليه وآله وسلم) من ابنته الزهراء، أن علومه في الكيمياء والفلك والهندسة والفلسفة ستجد أثرها المباشر في خاصة عباد اللَّه، أصحاب البأس الشديد، حملة الراية السوداء التي بشر بها خاتم الأنبياء فيما روي عنه، لتخرج من خراسان حتى تحط في إيلياء، وقد ظلل بها قوله تعالى للعرب وهم أصحاب الرسالة الأولى: {وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم}، ليتلقفها حينئذ قوم سلمان الفارسي، بحسب جزم صحاح المسلمين في رواياتهم عن خاتم المرسلين، فإن الدين لو كان في الثريا لناله رجال من فارس.

كيماوية جابر، كما فلسفته الرسالية، تعانقتا معا لتجدا طريقهما في دكّ حصون خيبر المعاصرة، أو هكذا يُفترض تبعاً لمسمى الصاروخ الإيراني، فهو أداة عسكرية عابرة للحدود، حملت اسماً مزج بين القتال والفكر عبر سفر الزمان.

وقد أزيح عنه الستار بعد أيام من انقشاع غبار معركة وصلت صواريخها حتى مستوطنات بيت المقدس، ليأتي في خاتمتها شكر إيران على لسان قائد المعركة وفارسها الحاج زياد النخالة، وهو شكر يتكرر عقب كل صاروخ يخرج من غزة أو لبنان ليدك خيبر المقامة على أطلال التغريبة الفلسطينية والعربية والإسلامية.

أطلق هاليفي تهديده لإيران، ودعا نتنياهو إلى اجتماع مجلس وزراء حربه، وبدأ الإعلام العبري يتحدث عن حرب يوم القيامة على كل الجبهات، في ظل مناورة عسكرية تستمر أسبوعين من الشمال والوسط حتى الجنوب، وقد حملت اسم «الضربة القاضية»، بما يشبه الاستعداد للعدوان على إيران بمشاركة أميركية أو من دونها. وقد ظهر ما يشبه الإجماع الإسرائيلي على أولوية الصراع مع إيران، في ظل تنامي مشروعها النووي، باعتباره خطراً وجودياً على الكيان برمته.

انعكست التهديدات الإسرائيلية بوتيرتها المفاجأة على الاقتصاد لينخفض الشيكل بشكل لافت. في المقابل، ردت إيران بالكشف عن صاروخها المطور عن نسخ ثلاث سابقة، الذي يغطي كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، عبر سمات التهرب من الرادار وعدم اكتشافه من قبل الدفاعات الجوية، بسبب انخفاض المقطع العرضي للرادار، بما يشمل سرعة الإعداد والإطلاق، ما يجعله سلاحاً تكتيكياً، إضافة إلى كونه سلاحاً استراتيجياً.

بين قدرة الصاروخ التكتيكية في المناورة وثباته الاستراتيجي، ثمة أساس يأتي من عبق التاريخ وصورة راسخة في المخيلة الإسلامية بإجماع مذاهبها التي اختلفت في كثير من مفاصل التاريخ، ولكنها اتفقت بشكل تام على رؤية الإمام علي وهو يقتلع باب خيبر، وإن اختلف المؤرخون في وزن هذا الباب الذي اقتلعه علي بذراعيه: هل يقدر على حمله ٤٠ رجلاً أم ٧ رجال!

كان باباً ثقيلاً استعصى كسره لأيام متصلة من القتال، حتى استقدم رسول اللَّه رجلاً يحب اللَّه ورسوله ويحبه اللَّه ورسوله، فكان واسطة عقد آل بيت النبوة، ليقطع رأس ملك خيبر وقائدها العسكري مرحب بن أبي زينب.

إجماع التاريخ عبر زاويته الدينية في فتح خيبر مفصل نادر في التراجيديا الإسلامية الراهنة، لكنه نافذة أمل حقيقية تنبع من بأس ذراعي علي وقد صلب عودهما في حضن بيت النبوة، كما تصنع غزة صواريخها في غمرة حصار مطبق بيد أهلها، وهناك في إيران خرج صاروخ خيبر بيد صناعها وخبرائها، وقد نُقش على فولاذه المتفجر اسم الشهيد حسن طهراني؛ مؤسس صناعة الصواريخ في إيران، الذي اغتاله «الموساد» الإسرائيلي عام ٢٠١١، ليأتي هذا الإنجاز رغم القيود المفروضة على أنشطة إيران المتعلقة بالصواريخ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٣١.

وقعت الحرب الإسرائيلية القاضية أم لم تقع، فإن خيبر بوزنه المتفجر يترقب ساعتها، وهو يتمتع بسرعة فائقة في التجهيز، وبقدرته على الإصابة بشكل نقطوي ودقيق، ولا يحتاج إلى توجيه المرحلة النهائية، وهو يحتفظ بجاهزيته لمدة ٣ سنوات، تبقى في حدود معادلة الصبر الإستراتيجي في العقل الإيراني، وهي معادلة يمكنها كيّ الجرح في مواجهة الميدان الممتد عبر البحار والتعقيدات الأمنية، إلا أن يطال عصب برنامجها النووي، محطّ أفق جيلها المستقبلي، إذ يتهيأ خيبر ليصنع عصراً يمكن للأمة بعده أن تنخرط في ملاحم لتصلّي الفجر جماعة في القدس وأكنافها.

التدخّل الخارجي.. يُهدّد وحدة اليمن أم يُقوّي شوكة صنعاء؟

طالب الحسني

مشروع الانفصال الآن في جنوب اليمن في ذروته وهو هذه المرة مسلح وواقع أيضا وبقي فقط أن يعلن بصورة مباشر بعد ان أعلن لمرات كثيرة بطريقة غير مباشرة ، لكن مع ذلك هو أقل تهديدا مما كان عليه منتصف العقد الماضي ٢٠٠٧ رغم سيطرة النظام حينها وضعف امكانية ما كان يسمى بالحراك الجنوبي الذي تطور من تجمع المتقاعدين العسكريين الجنوبيين .

المعادلة التي تعطي هذه النتيجة غير المنطقية في ظاهرها ، أن حراك ٢٠٠٧ كان حالة داخلية جنوبية بحتة مستندة على مظلومية تراكمت منذ حرب صيف ١٩٩٤ التي انتصر فيها نظام علي عبداللّه صالح (الشمالي) على الشطر الجنوبي الذي وقع وحدة ٩٠ قبل أن يتراجع عنها بعد ذلك بسبب توسع الخلافات بين صالح وسالم ، ولذلك فإن احصائية مؤيدي الحراك الجنوبي كانت ترتفع بشكل مستمر وبتلقائية إلا أن اقتربت في العام ٢٠١١ مع انفجار الربيع العربي من ٨٠٪

وبالتالي كان الجنوب يسير نحو تمردا شعبيا سلميا ثم عسكريا يصعب على النظام المركزي في صنعاء إخضاعه حتى باستخدام القوة العسكرية ، ولربما كانت مؤشرات ذلك بدأت تظهر بوضوح خلال العامين ٢٠٠٩- ٢٠١٠ مع اخفاق صالح في اخضاع الحركة الثورية التي قادها السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي شمال الشمال .

سنترك هذا التاريخ ونقف على الحالة الراهنة ومستقبل الانفصال .

لا يمكن رؤية الحراك الجنوبي التقليدي الآن ، ذلك لأن التدخل العسكري الذي قادته السعودية وجارتها الامارات بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى طريق مسدود ، وهو في طريقه غير ما كان قد تشكل منذ ما يقارب من عقدين ، حين أسس معسكرات ومكونات جديدة استخدمها في الحرب وسمح لها في المقابل أن ترفع أعلام (دولة ما قبل الوحدة) أعني هنا الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات بشكل علني ومغاير لخطط السعودية.

هذا الحامل لراية الانفصال جديد ومنفصل عن الحراك السابق الذي ذاب في مكونات متعددة ولا يشكل اجماعا جنوبيا شاملا ، أضف إلى ذلك أنه لا يزال مختلط ومتشابك مع ما تسمى " الشرعية " التي انتهت هي الاخرى إلى مجلس مكون من عدد من القيادات غير المتجانسة ، وهو ما جعله مزدوج الهوية ، هو مرة جزء من الشرعية التي تؤمن بالوحدة وتتمسك بها ، وهو في ذات الوقت منفصل عنها وخصمها ومشروع مغاير لها تماما .

من هنا كان الانتقالي ، الذي يدعي انه حامل لواء الانفصال موضع اشكالية جنوبية جنوبية ومشروع تمزيق للجنوب وفتت في طريقه مكونات عديدة حملت قبله ما عرف بالقضية الجنوبية ، استقوى بالسلاح والدعم الإماراتي موضع الإشكالية الأكبر ، تسببت في عودة الكثير من القيادات الجنوبية من مربع المطالبة بالانفصال إلى مربع المتمسكة بالوحدة لمنع سيطرة الانتقالي ، أحد أبرز معالم هذا الرفض أن المكونات الحضرمية ترفض أن تكون جزءا من مشروع الانتقالي ، وتضع مشروع انفصال آخر سيجعل من الجنوب دولتين وليس دولة واحدة

الأولى فيما يسمى بالمثلث وتضم عدن والضالع لحج ، والثانية تضم أجزاء من أبين بالإضافة إلى شبوة وحضرموت وصولا إلى المهرة ، وهذه المحافظات هي منطقة الثروة ، استخدام القوة لاخضاعها سيعني حربا أهلية قد تطول ، ومن هنا يصبح الدعم الخارجي للانفصال وإعادة اليمن إلى ما قبل الوحدة يضع أولى الخطوات نحو سيناريو مظلم

وسط هذا الواقع تتشكل خارطة سياسية وعسكرية في اليمن بثلاث قوى

" الشرعية " قوة وهمية مشتتة و مقسمة جغرافيا ، تسيطر على أجزاء محدودة في المحافظات الجنوبية والشرقية وبعض الغربية وتفتقر إلى القدرة على فرض أي واقع وتنادي بمشروع الدولة الاتحادية المقسمة من أقاليم بناء على الحوار الوطني ٢٠١٣ ، الطرف الاكبر فيها الاخوان المسلمين (حزب الاصلاح) واجنحة منشقة عن حزب صالح ، وقيادات جديدة بينهم جنوبيين .

القوة الثانية – الانتقالي ، وهو مشروع انفصال مدعوم من الإمارات ولديه جيش وقدرات عسكرية غير معلومة ، تتركز في محافظات عدن والضالع ولحج ، وتريد أن تتمدد نحو شبوة وحضرموت والمهرة وسط رفض كبير ، أشرنا إليه سابقا إلى انه قد يفتح حربا أهلية داخلية ولا تحظى باجماع جنوبي

القوة الثالثة في صنعاء ، لديها كل مقومات الانتصار بعد أن خرجت من الحرب التي يقودها التحالف السعودي الامريكي وكونت جيشا كبيرا راكم خبرة قتالية على مدى ثمانية أعوام ولديها قدرات عسكرية هائلة بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيرة ، والجغرافية الواسعة والكثافة السكانية ٧٠٪ من سكان الجمهورية اليمنية وتحمل مشروع الدولة اليمنية الموحدة ، وأظهرت تصلبا كبيرا فيما يتعلق برفض أي تقسيم وتعتبر المحافظات الجنوبية مناطق محتلة ومن غير المرجح أنها ستقبل بأي تسوية تتضمن اقرار التقسيم والقبول بعودة التشطير .

الخلاصة ، أنه في الوقت الذي يرى أن تقسيم اليمن بات أمرا واقعا ، يرى أيضا أن تعقيدات كثيرة أمام ذلك وان تهديد الوحدة أقل خطورة مما كان عليه سابقا ، علاوة على أن التدخل الخارجي الذي قادته السعودية والامارات افضى إلى نتائج جعلت شوكة صنعاء اقوى مما كانت عليه ولديها القدرة على منع تقسيم اليمن مرة اخرى .

سوريا وتركيا.. استحقاقات ما بعد الانتخابات

أحمد الدرزي

على الرغم من المشتركات والتقاطعات الكثيرة بين سوريا وتركيا إلا أن ذلك لا ينفي التهديدات المحتملة، بعدما انتهت الانتخابات باستمرار الرئيس إردوغان من دون أن يقدم ضمانات مكتوبة لسوريا بالانسحاب من المناطق التي احتلها الجيش التركي في الشمال السوري.

انتهت الانتخابات الرئاسية التركية التي شغلت السوريين على مدى أكثر من عام، وشغلت أيضاً أصحاب القرار السياسي الإقليمي والدولي في رهانات الصراع القطبي الدائر، ما وضع كلاً من سوريا وتركيا أمام استحقاقات الأعوام الخمسة المقبلة التي تشكل جملة من التهديدات والفرص لكلا البلدين، فماذا سيختاران؟

لم يتم تحديد السنوات الخمس المقبلة عن عبث، فالبلدان يتقاطعان في جملة المشتركات، فكلاهما نظام رئاسي مع صلاحيات شبه مطلقة، إضافةً إلى أنَّ رئيسي البلدين، وفقاً لدستوريهما، من المفترض أن تكون فترتهما الرئاسية الحالية الأخيرة.

وقد خاضا مرحلتين مختلفتين متناقضتين من العلاقة؛ تميزت الأولى وحتى منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ بالتوافق الشديد والعلاقات المفتوحة التي أثبتت أنَّ السوريين والأتراك قادرون على تجاوز نتائج انهيار الإمبراطورية العثمانية على يد القوى الغربية، فيما تميزت الأخرى بالعداء الشديد، بعدما انقلب الرئيس إردوغان على الرئيس الأسد، وساهم بشكل كبير في الحرب السورية، ولكن ذلك لا ينفي إمكانية أن يكون هناك وجه ثالث للعلاقة بينهما.

التقاطع الثاني بين البلدين هو الانقسام السياسي العمودي في المجتمعين، فعلى الرغم من فوز الرئيس إردوغان في الانتخابات الرئاسية، فإنَّ ذلك لم يستطع إخفاء وجود كتلة كبيرة شبه موازنة لكتلته تختلف معه على أساسيات الدولة التركية، سواء في ما يتعلق بالهوية الثقافية والاجتماعية والدينية، أو الهوية السياسية للنظام السياسي التركي، أو التموضع الجيوسياسي بين الغرب من جهة، والقوى الآسيوية الصاعدة من جهة أخرى، وهذا الأمر ليس بعيداً من السوريين الذين انقسموا على أنفسهم حول كلّ شيء، ولكن بشكل مدمّر أكثر من أيٍّ مكان في العالم.

التقاطع الثالث بينهما يرتبط بوضعية اقتصاد البلدين، فكلاهما يعاني وضعاً اقتصادياً مأزوماً، وإن كان لا يمكن المقارنة بينهما، مع أفضلية لتركيا التي لم تتعرّض للتدمير، ولا يمكن أن تقارن بما تعرضت له سوريا من حرب مركبة ومعقدة ساهمت فيها تركيا نفسها بشكل أكبر من بقية الدول.

التقاطع الرابع هو خيارات البلدين الجيوسياسية التي تحددت من الناحية الموضوعية، وإن كان بشكل متباين، فسوريا أخذت تموضعها بشكل نهائي مع كل روسيا والصين وإيران. وقد أضافت إلى ذلك كلاً من السعودية والإمارات، اللتين وقفتا مع الصين وروسيا وتركيا، وضمّت إليهما أخيراً إيران وسوريا، والأمر لا يختلف مع تركيا إردوغان، وإن كانت لا تزال تحاول إيجاد التوازن كجسر بين الشرق والغرب.

وعلى الرغم من هذه التقاطعات الأساسية الأربعة، عدا عن الحدود الأطول بين البلدين، ومياه نهري الفرات ودجلة، والتداخل السكاني الكبير بينهما، والمشتركات التاريخية والحضارية، التي يمكن أن تؤدي كلها دور الفرص التي يمكن البناء عليها، فإن ذلك لا ينفي التهديدات المحتملة، بعدما انتهت الانتخابات باستمرار الرئيس إردوغان من دون أن يقدم ضمانات مكتوبة لسوريا بالانسحاب من المناطق التي احتلها الجيش التركي في الشمال السوري.

وعلى الرغم من تسلح الرئيس الأسد بأوراق قوة جديدة، بعد حضوره مؤتمر القمة العربية الأخيرة في جدة التي يمكن أن تحقق لسوريا توازناً نسبياً مع تركيا للدفع بها إلى الخروج من الأراضي التي احتلتها، فإن الرئيس إردوغان نجح في الانتخابات البرلمانية والرئاسية من دون الاستعانة بلقاء الرئيس الأسد لتحييد مسألة اللاجئين السوريين في تركيا التي استخدمت في التجاذبات الانتخابية كعنصر فصل في تحديد مسار مستقبل السياسة التركية.

وفي تحدٍّ واضح لاستبعاد مسألة اللاجئين عن التأثير في مستقبله السياسي، بادرت أنقرة إلى الإعلان قبل أيام من الانتخابات عن مشروع بناء مدينة جديدة في المناطق التي تعتبرها ضمن الميثاق الملي، ليرسل من خلالها الرئيس إردوغان مجموعة من الرسائل إلى الداخل التركي، وإلى من يعتبرهم حلفاءه في الإقليم والعالم، وخصوصاً روسيا وإيران، إضافةً إليها، كمؤشر ضغط على دمشق.

على الرغم من كل الضمانات الشفوية التي أعطاها الرئيس إردوغان للرئيس الروسي بوتين، والتي تتضمن وعوداً بوضع جدول زمني للانسحاب من سوريا، فإن ذلك من الصعوبة بمكان أن يتحقق، فهو ينظر إلى نفسه بأنه صاحب حق في دور سياسي في سوريا يتناسب مع ما يملكه من نفوذ وتأثير في طيف واسع من السوريين، سواء كانوا لاجئين في تركيا، وقد تجاوز عددهم ٣,٦ مليون سوري، أم من السوريين في خارج مناطق سيطرة دمشق، في إدلب وجرابلس وعفرين، وفي المناطق الممتدة بين تل أبيض ورأس العين، وهؤلاء يتجاوزون ٤,٦ مليون سوري.

الأمر الثاني الذي يدفعه إلى التراجع أو المماطلة هو تحديده أولويات مختلفة عن أولويات دمشق، فهو يريد التخلص أولاً مما يعتبره إرهاباً، للقضاء على تجربة الإدارة الذاتية للكرد في منطقة الجزيرة السورية، بعدما قضى عليها في عفرين باحتلالها.

وقد يرتفع مستوى الإصرار على ذلك، انتقاماً من حزب الشعوب الديمقراطي الذي وقف مع كمال كليجدار أوغلو في الانتخابات الرئاسية، وهذا الأمر يختلف عن رؤية دمشق التي ترى أولويتها في شمال غربي سوريا، وخصوصاً المجموعات الإسلامية في إدلب وريف حلب الشمالي، فيما تنظر إلى الجزيرة السورية كأولوية اقتصادية، وتريد استرداد السيطرة عليها من دون قتال.

الأمر الثالث، وقد يكون الأقوى لديه، هو مطالبته لحلّ مشكلة اللاجئين في تركيا ولبنان والأردن بتنفيذ القرار الدولي ٢٢٥٤ الذي صاغته روسيا ووافقت عليه الصين والولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي، إضافةً إلى فرنسا وبريطانيا وبقية الدول الأعضاء، وهو في هذا الأمر لا يعتبر نفسه وحيداً بمطالبته، فقد وصلت غالبية الدول الفاعلة في الحرب السورية إلى النتيجة نفسها، فالكارثة السورية يجب أن تنتهي، وهي لن تنتهي إلا بإيجاد حل سياسي سوري، ويتسلّح إردوغان بموقف الدول العربية التي شبه أجمعت على تنفيذ هذا القرار ضمن مبدأ خطوة في مقابل خطوة، الذي وافقت عليه سوريا على لسان وزير الخارجية السوري فيصل المقداد.

قد نكون أمام مراحل صعبة، رغم الانفراج السياسي العربي، فالعامل التركي من الناحية الفعلية هو الأكثر تأثيراً في نوعية مستقبل الحياة السورية في المجالات كافة، والأمر يحتاج من دمشق وأنقرة مقاربة الواقع المعقد بينهما انطلاقاً من فرص المشتركات الأربعة الأساسية سابقة الذكر، ففي ذلك خروج للبلدين مما هما فيه، بما يتيح للجميع حياة رابحة، وهذا ما يأمله السوريون بشكل أساسي، فهل تتحقق آمالهم؟

أردوغان رئيساً... وماذا بعد؟

– كما كان متوقعاً فاز الرئيس التركي رجب أردوغان في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، لكنه فوز مختلف عن كل فوز سابق، لأن الأفق ليس مفتوحاً أمام نهضة اقتصادية تتيح تجديد الزعامة كما كان الحال في ولايات أردوغان السابقة في رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية؛ والاستحقاقات السياسية كبيرة ومعقدة.

– يرث أردوغان من الانتخابات انقساماً سياسياً عمودياً في المجتمع التركي عبرت عنه نسب توزع الأصوات، بينه وبين منافسه زعيم المعارضة، وإذا أخذنا بالاعتبار أن المعارضة تملك الحضور الوازن في مناطق الأكراد وفي المدن الكبرى، وأن هذه هي حواضر الحياة السياسية في تركيا، وأن المدن هي ساحة الاحتكاك اليوميّ مع ملف اللاجئين السوريين، الذي يشكل نقطة تصادم واستحقاق يومي للتصادم في الشارع بين جماعات المعارضة واللاجئين السوريين، في ظل الخطاب العنصري للكثير من أطراف المعارضة بحق السوريين، فإن أردوغان سوف يجد نفسه في مواجهة مشكلتين أمنيتين كبيرتين لا يمكنه حلهما أمنياً، هما مشكلة اللاجئين السوريين والمشكلة الكردية.

– المشكلتان تفتحان الباب للحديث عن سورية، حيث قضية اللاجئين السوريين والقضية الكردية، تشكلان موضوع سؤال يواجه أردوغان، هل يملك القدرة السياسية والشعبية والمادية لتجييش حملة عسكرية على شمال شرق سورية تحت شعار حل المشكلة الكردية بالقوة؟ وهل يملك القدرة على تحمل تبعات نقل اللاجئين السوريين الى مناطق سيطرة الجيش التركي في شمال غرب سورية وتعزيز احتلاله هناك لتشكيل ما كان يسمّيه بالمنطقة الآمنة؟

– تجربة أردوغان قبل أن تتبلور ظروف أشد تعقيداً الآن، تقول باستحالة قدرته على المضي قدماً بتجاهل حقيقة أن الحل الوحيد المتاح هو القبول بالشرط الذي وضعه الرئيس السوري بشار الأسد لمصالحة وتعاون سوري تركي في حل المشكلة الكردية ومشكلة النازحين، بربطهما بالانسحاب التركي من سورية، وليس البقاء فيها.

– مضمون ما قاله الرئيس السوري في القمة العربية عبر إشارته اللافتة إلى الخطر العثماني بنكهة إخوانية، هو أن الأطماع التوسعية التركية التي تعني العثمانية، باستعمال العنوان الإخواني كذريعة تجميلية أو تكميلية، سوف تلقى المواجهة اللازمة، ويجب أن تشكل خطاً أحمر يضعه العرب أمام أي تطبيع تركي عربي، بحيث تكون المعادلة بفرض الانسحاب التركي من سورية كشرط لأي انفتاح عربي وتطبيع عربي، خصوصاً استثمار عربي، والواضح من التحضيرات العسكرية السورية في منطقة جبل الزاوية والغارات الجوية التي استهدفته قبل يومين أن خيار المواجهة بالنسبة لسورية على الطاولة، وهذه رسالة واضحة للحليفين الروسي والإيراني أيضاً.

– فاز أردوغان لكن عليه أن يدرك ان مرحلة ما لا تحله القوة يحله المزيد من القوة قد ولّت، وأن الزمن لمعادلة ما لم تحله السياسة يحله المزيد من السياسة.

البناء